لا ٠٠٠٠ لهذه الجامعة

دكتور سعيد اسماعيل على

الدعوة الى انشاء جامعة خاصة باسم جامعة الشرق الأوسط للعلوم والتكنولوجيا فى مصر انما هى مظهر من مظاهر توجه عام بدأنا نراه منذ سنوات يسعى الى (الخصخصة) ، فاذا كان ثمة خصخصة فى مجال الاقتصاد ، فلماذا لا يكون كذلك فى مجال التعليم ؟

الحق أن خصخصة التعليم بدأت قبل خصخصة الاقتصاد ، فطوال سنوات ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث المد الاشتراكى ، وسيادة سياسة التوجيه الحكومى وسيطرة الدولة ، كانت هناك دائما مدارس خاصة ، بل ومعاهد عليا خاصة ٠ لكن كل هذا وذاك ، انما كان يشبه مجالات (صغيرة) متعددة سمحت الدولة فى هذه الحقبة للقطاع الخاص بالاستثمار فيها ، أما (التعليم الجامعى) فقد ظل شأنا (سياديا) يمنع القطاع الخاص من الاقتراب منه ، تماما مثلما هو الأمر فى صناعة مثل الحديد والصلب ، ومرافق البريد والسكك الحديدية ٠٠٠٠ وهكذا ٠

فهل تغير الحال الآن يبرر بالفعل الاستجابة لانشاء هذه الجامعة الخاصـــة ؟

ان هذا ما نحاول مناقشته فيما يلى :

فى كثير من المقالات والندوات والكتابات التى تتحمس لانشـاء جامعة أو جامعات خاصة فى مصر ، نجد دائما تشبيه ما يدعون اليـه بما حدث فى مصر فى أوائل القرن الحالى من دعوة ، تجسدت بالفعل عام ١٩٠٨ فى جامعة أهلية وطنية ، وهم فى هذا التشبيه يستخدمون ـ كما هو واضح ـ منطق (القياس) الذى يسحب الحكم المعروف عـــن قضية الى أخرى جديدة ، نتيجة ابراز الاتفاق والتشابه بين القضيتين ٠

لكن هذا المنطق القياسى ، يمكن أن يكون مضللا نتيجة زيف هذا المزعوم ، وبالتالى تسقط قيمة الحكم المراد اثباته للقضية الجديدة ٠

ومن هنا كان لنا أن نتساءل : هل هناك بالفعل تشابه بين فكرة الجامعة الأهلية التى ظهرت عام ١٩٠٨ وما بين ما يدعون اليه هـــذه الأيـــــام ؟

كـــلا . . . .

فحتى أوائـل القرن ، لم يكن بمصـر جامعات ، وكان الموجود مجموعة محدودة على الأصابع ، من مدارس عليا يغلب عليها الطابع المهنى الحرفى الضيق ، لتخريـج مجموعة من الموظفين تحتاج اليهم أجهزة الدولة . بينما نحن الآن نملك جامعات عديدة ، لبعضها فروع منبثة فى كل المحافظات على وجه التقريب .

وكانت الجامعة الأهلية الوطنية نتاج جهد جمع من (المفكرين) الذين تبرعوا وجمعوا تبرعات لانشاء الجامعة لوجه الله تعالى ولوجـه الوطن ، على غير ما يراد الآن ، من رغبة عدد من (التجار) استثمار مبلغ كبير من المال فى انشاء جامعة كمشروع تجارى .

وكانت مصر محتلة من قبل الجيش الانجليزى ، وفى ظل هـذا الاحتلال ، كانت القيادة العامة فى المستويات العالية من مواقع العمل والخدمة والانتاج فى يد الأجانب ، مما حفـز طليعة الأمة الى الوعى بأهمية وجـود (مصنع لصناعة القيادات الوطنية) ، عن طريق انشاء الجامعـــة .

ولقد أنشئت الجامعة الأهلية الوطنية لا لأبناء الداعين اليها ، وانما لكل أبناء المصريين ، وكان أهم سبيل الى ذلك ، أن رسـومها كانت قليلة ، يقدر عليها كثيرون .

وهكذا ينتفى التشابه ، وبالتالى تسقط حجة هامة من تلك الحجج التى يرفعونها فى التشبه بعمل وطنى شعبى خالص .

هذا من الناحية التاريخية .. فماذا عن الناحية الاقتصادية ؟

لقد تنبه عدد غير قليل من علماء الاقتصاد الى أن التنمية لا تعتمد

على الموارد الطبيعية وحدها ، وانما تعتمد كذلك على (بشر) يكونون على قدر كاف من المهارة الفنية والمعرفة العلمية يمكنهم من تعظيم الانتاج . وأجريت دراسات عديدة أثبتت جميعها انه - غالبا - كلما زاد قدر التعليم للقائم بالعمل ، كلما أدى ذلك الى زيادة المردود الاقتصادى ، مما كان دافعا لكافة الأمم والشعوب أن تجد وتسعى فى سبيل نشر التعليم العالى بين مواطنيها ، وأصبح معتادا ، عند المقارنة بين الأمم ، من حيث ارتفاع مستوى المعيشة والدخل ، أن نلحظ اتفاقا واضحا بين تقدم التعليم وانتشاره وبين ارتفاع معدلات التنمية والمعيشة . تلك هى وجهة النظر الاقتصادية التى نؤكد نحن أيضا ثقتنا بسلامتها وصحة منطقها ، لكننا فى الوقت نفسه نؤكد أن الاستناد اليها وحدها ، لا ينتج النتيجة المبتغاة ، بدليل خبرة العقود القليلة الماضية .

فمنذ أول الستينات على وجه التقريب ، عندما اندفعت كثير من الدول النامية التى نالت استقلالها الى مزيد من الانفاق على التعليم لنشره بين المواطنين ، أملا فى أن يحقق لها الآمال المنشودة ، فاذا به يفشل الى حد كبير فى هذا .

ذلك لأن هناك سؤلان آخران لابد وأن تتحدد الاجابة عنهما وهما : أى نوع من التعليم ؟ ووفق أى توجه ؟

فالسؤال الأول يتعلق بالكيف والمستوى من الناحية الفنية التربوية ، فلقد أشاع كثيرون أن المهم هو نشر التعليم ، فاذا بالمستوى المنتشر يجىء سقيما هشا لا يلتحم بفعاليات العمل الانتاجى والخدمى ، فيجىء هذا التعليم معوقا للتنمية من ناحيتين : الأولى أنه يستنفذ أموالا ضخمة فى غير محلها ، والثانية أنه لا يزود المتعلمين بالمقومات اللازمة لدنيا العمل .

أما السؤال الثانى ، فهو يتعلق بالأيديولوجيا الحاكمة والموجهة للتعليم وتحديد أصحاب المصلحة فى المجتمع : **هل هو تعليم للجميع** حقا ؟ أم هو تعليم لاعداد (صفوة) تتحكم وتدير ؟ هل هو تعليم يغير وينتج شخصيات تطور المجتمع وتعمل على تقدمه؟ أم هو تعليم يعيد انتاج ما هو قائم ليظل الوضع القائم مستمرا ومتجذرا ؟

ومن هنا فليست المسألة هى ابراز لقيمة التعليم وأهميته ومن ثم استنتاج الحاجة الى جامعات وانما هى بالدرجة الأولى (الوجهة) التى يتخذها هذا التعليم ، والمصلحة التى يمثلها ، والأهداف التى يسعى الى تحقيقها سواء الأهداف المعلنة أم الضمنية .

انه لمن الواضح أن مشروع انشاء جامعة خاصة فى أواخر القرن العشرين مشروع باهظ التكاليف ، تحتاج بداياته الى عشرات الملايين من الجنيهات ، لتغطية نفقات الجامعة الرأسمالية والجارية ، حتى لقد أصبح ينظر بعين الشك الى امكان تغطية هذه النفقات عن طريق الهبات والتبرعات والاعانات والرسوم الدراسية وحدها ، وبروز الحاجة الى اعانة الدولة .

أن أخشى ما نخشاه أن يدفع الحماس البعض الى سرعة التكوين والانشاء ، ثم يتعثر المشروع نتيجة عجز التمويل ، بعد أن يكون مئات أو آلاف من الطلاب قد قطعوا شوطا على الطريق فتتعالى أصوات بوجوب انقاذ (أبنائنا) ، وضرورة تدخل الدولة ، وتكون النتيجة أن تجد الدولة نفسها مضطرة الى اعانة الجامعة بحجة ما ، تلك الحجة التى لن يعدم أصحاب المصلحة من علية القوم فى اختراعها ، فى الوقت الذى تحتاج فيه جامعات الدولة الى قرش !!

والذين يسوقون ضمن مبرراتهم احصاءات بأعداد كبيرة من الجامعات فى دولة مثل الولايات المتحدة ، لابد وأن يضعوا فى اعتبارهم ظروف هذه الدولة منذ انشائها وحتى الآن ، وأن هذه الظروف من الخصوصية بحيث يستحيل أن تتكرر ، ونسألهم أن يجيبوا : كم جامعة خاصة فى بريطانيا ؟ وفرنسا ؟ وغيرهما من دول العالم الغربى المتقدم ؟ لا أريد أن أسبق فأقول أن الجامعات الخاصة نادرة ، وانما فقط أزيد بطرح تساؤل آخر : كم جامعة خاصة أنشئت فى مثل هذه البلدان فى السنوات الأخيرة ؟

ان الاجابة ستكون صادمة لأنصار الجامعة الخاصة لأن التقدم العلمى والتكنولوجى جعل مثل هذا المشروع من الضخامة الى الدرجة التى تعجز أى هيئة أو مجموعة أفراد عن القيام به ، والى الدرجة التى جعلت مثل هذا المشروع أشبه بالمشروعات العملاقة التى تجد الدولة نفسها أمام

ضرورة أن تقوم هى به لأن رأس المال الخاص لا يقدر على ذلك ، وان استطاع ، فهو لن يحصل على العائد الذى يتطلع اليه نتيجة استثمار مبالـغ رهيبـــة .

واننا لنذكر بهذه المناسبة خبرة جامعة عربية خاصـة أنشئت منذ سنوات قليلة باحدى الدول العربية تحمل اسما مشابها جدا ، بدأت بداية زاهرة أوحت بتفوقها على الجامعة الحكومية ، فاذا بها بعد عام واحد تتعثر ماليا فتنقص رواتب العاملين فيها ، بل وتمر شـــهور دون أن يتسلموها فيهرب بعضهم منها . لا أقول ذلك سماعا أو قراءة وانما عن (خبرة) و (مشاركة) لبعض الوقت !!

ان فى مصر ، كما هو معروف ، جامعات ، مهما شابها من سلبيات وواجهها من عثرات ، الا أن بها من الكفاءات والخبـرات والمقومات ما يمكن أن يجعلها طاقة تحريك فعال نحو مزيد من التنمية العلمية والفكرية والاقتصادية ، وما يعجزها عن تحقيق ذلك على الوجه المرغوب الا نقص فى التمويل ، فاذا كان نفر من المواطنين يدعون الى جامعة خاصة من منطلق وطنى ، ويبدون استعدادا لانفاق مال ، مؤكدين أنهم لا يستهدفون ربحا ، فلماذا لا يتوجهون بهذا المال لتدعيم هذه الجامعات القائمة بالفعل بحيث تستطيع أن تتوسـع فى قبول الطلاب وتستقطب مزيدا من الكفاءات المحلية والعالمية وتتيح مزيدا من البحوث والدراسات؟

ومن الغريب حقا أن نسمع من أنصار هذه الجامعة المقترحة أنهم يريدون تخصصات ليست موجودة بالجامعات القائمة ، والرد بسيط وهو : أن ليس هناك ما يمنع من ايجاد هذه التخصصات الجديدة فى الجامعات القائمة ومع ذلك،فأننا اذ ندقق النظر فيما يقترح من تخصصات تبدأ بها الجامعة ، نجد أنها تكرر تماما تخصصات موجودة بالفعل ، بل ويمتلىء السوق بفائض منها كبير مثل تخصصات ادارة الأعمال والزراعة والقانون، ذلك لأن المشروع الخاص يعجز بالفعل عن اقتحام مجالات التعليم الهندسى مثلا والتعليم الطبى لأن هذا وذاك يحتاج الى مئات الملايين من الجنيهات.

ولقد شهدنا بالفعل ، عندما دعى الى التعليم الجامعى المفتوح أن

الجامعات التى أنشأته افتتحت تخصصات تعتمد على الكليات الحكومية القائمة ونفس أعضاء هيئة التدريس ، بحيث تأكد أن مثل هذا التعليم انما هو باب خلفى لفئات من الطلاب ، ومكاسب للأساتذة والتفاف حول مجانية التعليم ٠

واذا قيل أن نوعية الاعداد فى التخصصات المشار اليها ليست بالكيفية المتقدمة التى يحتاجها السوق ، تساءلنا : وهل هناك ما يمنع من تطوير الاعداد القائم فى الجامعات ؟

كذلك فالاحصاءات المختلفة تشير الى بطالة واضحة فى خريجى الجامعات ، رغم أن نسبة الخريجين تقل عن مثيلتها فى بلدان أخرى كثيرة ، الا أن معدلات التنمية فى مصر منخفضة الى الدرجة التى تجعل السوق عاجزا عن استيعاب من تخرج ، فما بالك بمن ينتظر ؟

وكثيرون منا قد ينسون أننا بالفعل قد شهدنا منذ سنوات غير قليلة عددا من المعاهد العليا الخاصة ، والدارس لهذه التجربة لابد أنه سيصدم بالأوضاع المتردية لهذه المعاهد والتى تحولت فى النهاية الى تزويد السوق بمزيد من المتعطلين ، وافادة مجموعة من المنتفعين بآلاف من الجنيهات ، مكاسب امتحانات ومحاضرات وتوزيع كتب ، دون أن تستطيع هذه المعاهد أن تكون لنفسها كوادر خاصة ، وظلت ، وقد مر عليها بضع عشرات من السنين وهى تعتمد على الانتداب ، فضلا عن نقص واضح فى الأجهزة والمقومات الأساسية ٠

وان أخطر ما فى مشروع جامعة الشرق الأوسط ، أنه يستند الى مقولة تحتاج الى تحفظ ومناقشة ، فالعلم بالفعل عالمى ، لكن الثقافة ليست كذلك ، انها وطنية بالدرجة الأولى ، دون أن يعنى ذلك عدم انفتاحها للاستفادة من الثقافات الأخرى ، بمعنى أن الدراسات الخاصة بالكيمياء والفيزياء وعلوم الهندسة والطب وما شابه هذا وذاك لا خلاف فيها بين مجتمع وآخر ، لكن التخصصات الانسانية والاجتماعية تعبر عن ذاتية ثقافية للأمة ، ولابد أن تعكس فلسفتها وعقيدتها وقيمها وآمالها المستقبلية ، فكيف تكون البداية على مستوى (شرق أوسطى) ، كفرع من جامعة فى (الولايات المتحدة الأمريكية) فى مجالات معظمها من قطاع العلوم الانسانية والاجتماعية ؟ !